الأمم المتحدة S/2019/419

مجلس الأمن

Distr.: General
22 May 2019
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه موجزا للمناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ حول موضوع ”الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا بوصفه تهديدا للاستقرار“ في إطار بند ”السلام والأمن في أفريقيا“، أعدته كوت ديفوار بصفتها ترأس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (انظر المرفق).

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب لكم عن امتناني على الإسهام في المناقشة من خلال الملاحظات التي أدلت بها رئيسة مكتبكم. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كاكو هوادجا ليون **أدوم**
السفير
الممثل الدائم

240519 240519 19-08393 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

موجز أعده الرئيس للمناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ حول موضوع "الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا بوصفه تهديدا للاستقرار"

تقدم كوت ديفوار، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، هذا الموجز لمناقشة مجلس الأمن حول موضوع ''الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا بوصفه تهديدا للاستقرار'' في إطار بند ''السلام والأمن في أفريقيا''، التي أجراها المجلس في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

وتضمنت جلسة المناقشة إحاطة قدمها يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وأبرز السيد فيدوتوف اتجاهات جديدة مثيرة للجزع في الاتجار بالمخدرات في غرب ووسط أفريقيا، بما لذلك من آثار تخريبية ومزعزعة للاستقرار في الحوكمة والأمن والنمو الاقتصادي والصحة العامة. وشدد على أن الشبكات الإجرامية لم تعد تقتصر في أنشطتها على نقل الكوكايين والهيروين عبر أفريقيا إلى أسواق المقصد في أوروبا وفي أماكن أخرى. وحسب ما ورد في التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٨، الذي أعده المكتب، فإن مناطق غرب ووسط أفريقيا، إلى جانب بلدان شمال أفريقيا، تنفرد بنسبة ٨٧ في المائة من الشبائه الأفيونية الصيدلانية التي تتم مصادرتها على الصعيد العالمي. وقال إن إلى جانب آسيا، شهدت أفريقيا أكبر الزيادات في كميات الكوكايين التي تمت مصادرتها مقارنة بسائر أنحاء العالم، في حين أن مضبوطات الهيروين والقنب والميثامفيتامين ما فتئت تتزايد في جميع أنحاء المنطقة أيضا.

وأكد السيد فيدوتوف أن تعاطي المخدرات في غرب ووسط أفريقيا آخذ في الارتفاع، مما يشكل تهديدا خطيرا للصحة العامة، إذ لا يستطيع الحصول على العلاج إلا ١ من كل ١٨ متعاطيا للمخدرات. وشدد على أن المنطقة تواجه العديد من التهديدات الأمنية المتصلة بالجريمة، التي ترتبط بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، ومنها الاتجار بالأسلحة، وغسل الأموال، والاتجار بالبشر، وجرائم الفضاء الإلكتروني، والقرصنة البحرية، فضلا عن التهديدات التي يشكلها الإرهاب. وقال إن المكتب يواصل العمل على تعزيز الحوار الإقليمي والأقاليمي والتصدي للاتجار بالمخدرات، بما في ذلك في منطقة الساحل، ولا يزال يشارك بصورة كاملة في تقديم الدعم لغرب ووسط أفريقيا بالتعاون الوثيق مع جميع شركائه الإقليميين والدوليين. واختتم السيد فيدوتوف كلامه قائلا إن تلك الجهود تشمل إنشاء منابر مشتركة للتعاون بين الوكالات، وتقديم المساعدة التقنية، والمساعدة على بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون.

وأدلى جميع أعضاء المجلس بعد ذلك ببيانات. وخلال المناقشة، أعرب الجميع عن القلق إزاء تنامي تأثير المشكلة العالمية التي تطرحها المخدرات العالمية على غرب ووسط أفريقيا، وهي المنطقة دون الإقليمية التي أصبحت ممرا للاتجار بالكوكايين والهيروين والشبائه الأفيونية الصيدلانية المعَدّة للاستهلاك غير الطبي والمخدرات الاصطناعية، وكذلك منطقة لإنتاج القنب والمخدرات الاصطناعية. وإذ أشار المتكلمون إلى التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٨، الذي أعده المكتب، ذكروا أن إجمالي إنتاج

الأفيون وصنع الكوكايين بلغ أعلى المستويات المسجلة في هذه المنطقة، في حين أنها أصبحت مركزا لاستهلاك كل نوع من أنواع المخدرات.

وأشار العديد من الأعضاء إلى الضرر الذي تسببه الزراعة غير المشروعة للمخدرات والاتجار بها واستهلاكها، وإلى صلاتها بالجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد، وفي بعض الحالات، حتى بالإرهاب الدولي. وفي هذا الصدد، شدد العديد من المتكلمين على أن الأثر الهدام للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في المنطقة يقوض المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، ويقوي الفساد ويضعف ثقة الجمهور في الحكومة ونظام العدالة، إلى جانب تعطيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وخلص المتكلمون إلى أن الاتجار بالمخدرات لا يهدد بناء السلام والاستقرار والأمن الدولي فحسب، إذ يمول ويغذي النزاعات المسلحة التي طال أمدها، ولكنه يهدد كذلك الصحة وجهود التنمية المستدامة.

وكانت هناك دعوات بشبه الإجماع إلى استجابة قوية وشاملة من المجتمع الدولي من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية عموما ومن أجل القضاء عليهما، على أساس التعاون الإقليمي والثنائي والمتعدد الأطراف. وقال أعضاءٌ إن التصدي لهذا التحدي يتطلب اتباع نهج متكامل في مواجهة مشكلة المخدرات، ويشمل معالجة العرض والطلب معا. وأشار عدة متكلمين إلى أن منظمة الأمم المتحدة، وكذلك مجلس الأمن، ينبغي أن يضطلعا بدور رائد في هذه الجهود بمعالجة الصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة والسلام والأمن الدوليين.

ومن بين النقاط التي كثر التشديد عليها ضرورة قيام المجتمع الدولي بمساعدة بلدان المنطقة على بناء القدرات، وذلك بتقديم المعونة التقنية لها بناءً على طلبها لتحسين استعدادها لأخذ زمام المبادرة في التصدي لهذه الآفة. ويشمل ذلك تعزيز قدرات مؤسسات العدالة الجنائية في ضبط حالات الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة بها والتحقيق فيها والمقاضاة بشأنها، وتحسين أمن الحدود، وتيسير تبادل المعلومات، وتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

وأشار عدة متكلمين إلى أن المجتمع الدولي يجب أن يعمل على معالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالمخدرات، بما فيها الفقر والتخلف وعدم الاستقرار والنزاعات المسلحة. وقال بعض الأعضاء إن هذا الهدف يمكن تحقيقه عن طريق بناء القدرات والمؤسسات والنهوض بها من أجل تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية المستدامة. وقال المتكلمون أيضا إن الحيلولة دون تغذية نزعة التطرف لدى الشباب ومنعها مع التركيز على رفع مستوياتهم في فرص العمل والتعليم مسائل تكتسي نفس القدر من الأهمية.

وتعددت النداءات الموجهة إلى المجتمع الدولي ليعمل على تعزيز التنسيق والتعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة من أجل إيجاد أوجه التآزر فيما بينها لمكافحة الاتجار بالمخدرات والفساد على نحو فعال. ومما يكتسي أهمية مماثلة تعزيزُ التعاون الإقليمي والأقاليمي عن طريق النهوض بالممارسات الجيدة وتبادل المعلومات وإقامة الشبكات، فضلا عن مواءمة التشريعات بين مختلف بلدان المنطقة.

وتم تسليط الضوء على المبادرات التي تتخذها كيانات وتشكيلات دولية وإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وإدارتا الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام التابعتان للأمانة العامة. وأعرب عدة متكلمين عن تقديرهم للأعمال التي يقوم بها المكتب في المنطقة من خلال مكاتبه الإقليمية، والتي تهدف إلى بناء قدرات وكالات إنفاذ القانون في تلك البلدان، وإلى تعزيز التعاون الإقليمي وتطوير أدوات فعالة للتعاون العملي.

وعلى الصعيد الوطني، شدد بعض الأعضاء على أن بلدان المنطقة يجب أن تجعل مكافحة المخدرات أولوية سياسية، وذلك بدعم من الجهات المانحة والجهات المعنية الدولية. ورأى المتكلمون أن ذلك يشمل مراعاة الأبعاد الوقائية وأبعاد الرعاية الاجتماعية والصحية للمشكلة.

وقد تولت كوت ديفوار تنظيم المناقشة لتثير المزيد من الاهتمام بأثر الاتجار بالمخدرات بوصفه تهديدا للسلام والأمن في أفريقيا ولتتبادل أفضل الممارسات ذات الصلة به. وبصفة كوت ديفوار رئيسة مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، يحدوها الأمل في أن المناقشة ستثري نظر المجلس في هذه المسألة. وكوت ديفوار تتطلع إلى التعاون مع أعضاء مجلس الأمن على تعزيز ذلك المسعى.